

أفندية الموصل وآرائهم حول العرش العراقي ١٩٢١

الدكتور ذنون يونس الطائي*

ملخص البحث

يناقش البحث الآراء والأفكار السياسية التي دارت بين أفندية الموصل حول من سيتبوأ عرش العراق، هل هو من العراق ام من خارجه كانت تلك المناقشات التي تراوحت بين التأييد وعدمه مناسبة لعرض الأفكار الحرة بكل سلاسة، وهي ولاشك مثّلت آراء النخبة إلى جانب تأييد قطاعات واسعة من المجتمع، حيث كانت تصوراتهم السياسية لمستقبل العراق تتناسب، وطبيعة الوعي الفكري والسياسي السائدين آنذاك.

المقدمة

مارس الأفندية ادواراً مهمة في الحياة الفكرية والثقافية والمجالات المختلفة في المجتمع العراقي منذ مطلع القرن العشرين، واتخذوا من الصحافة وسيلة للتعبير عن طروحاتهم ومواقفهم إزاء القضايا الآنية والمستقبلية الخاصة بالمجتمع العراقي. وعندما طرح موضوع من سيتبوأ عرش العراق انبرت فئة الأفندية لتقديم التصورات والمقترحات والصيغ الملائمة لتعزيز مستقبل وشكل المملكة العراقية.

وفي بحثنا سنحاول تقديم تلك المعالجات والآراء التي صاغتها فئة الأ فندية في الموصل حول شخصية من سيحكم مملكة العراق من بين الأسماء المطروحة خلال تلك الفترة، وقد اعتمدنا على مقالاتهم المنشورة في جريدة الموصل، وذلك السجال المحتدم بين افندية الموصل وتلاقي او تباين أفكارهم. وقد مثّلت فرصة لتلاقي الآراء الحرة والنيرة والمساهمة في تقرير مستقبل العراق.

* مدير مركز دراسات الموصل.

الأفندية في نسيج المجتمع العراقي*:

تبوأ الأفندية المناصب الوظيفية المدنية والعسكرية في الجيش، وهم يعدون من عوامل التجديد في المجتمع العراقي، ونظر العامة إليهم نظرة إعجاب وانبهار وبخاصة ميلهم نحو التجديد في الملبس والمسكن على الطريقة الأوربية واعتماهم الطربوش^(١). فهم أول من استعمل الأثاث الحديث كالكراسي والمنضدة واستخدموا الملحقة والشوكة والسكين في الأكل وقراءة الجرائد وحلقوا لحاهم، وكانوا يزهدون بذلك بعدها علامات التمدن التي تميزهم عن سواهم ولاسيما (أصحاب الجيب)^(٢). ويعل أحد المؤرخين سبب بروز هذه الفئة في نسيج المجتمع العراقي الى اسباب متعددة منها: "تزايد عدد الشبان العراقيين الملتحقين بمدارس التعليم العالي العثمانية ولاسيما بالأكاديمية العسكرية في اسطنبول وزيادة التعرض لطرق التفكير الأوربية.. وعدم التجاوب العثماني نسبياً مع الاحتياجات المحلية وانتشار الكتب والصحف وتكاثر الاتصالات العربية - العربية وظهور النوادي والجمعيات العروبية والاهتمام الأكبر بالتاريخ العربي وإنجازات الماضي والتحسس بفقر وكآبة الأوضاع القائمة"^(٣).

وكان للأفندية أندية خاصة بهم يلتقون بها ويتبادلون الحديث في الأمور الاجتماعية والسياسية والفكرية والعلمية فكانوا يثيرون الدهشة لدى العامة عند

* الأفندية فئة اجتماعية أسست لنفسها موقعاً طليعياً في نسيج المجتمع العراقي منذ اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهم خريجوا المدارس الحديثة (انذاك) او ممن اكملوا دراساتهم في العاصمة العثمانية او في اوربا وتأثروا بمظاهر النهضة الاوربية وسعوا الى ادخال معالمها في المجتمع العراقي. انظر: سيار الجميل، زعماء وافندية والباشوات والعثمانيون والنهضويون العرب (عمان، ١٩٩٩) ص ٣٠-٣٥.

^١ انظر ما كتبه عنهم، محمود شبيب، جوانب ثيرة من تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٢١ (بغداد، ١٩٧٧) ص ٩٣.

^٢ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣ (بغداد، ١٩٦٥) ص ٣.

^٣ انظر حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ط ١، ج ١ (بيروت، ١٩٩٠) ص ٤١.

استخدامهم المصطلحات الحديثة العلمية (كالأوكسجين والجاذبية وكروية الأرض) وغيرها من المصطلحات الحديثة وبذلك يثيرون التطلع أفق جديدة ويحفزون الآخرين على المناقشة والجدل الى جانب ظهور ما سُمي بالصراع بين المجددين والمحافظين^(١).

ومما لاشك فيه ان أثر الأفندية في بنية المجتمع العراقي عموماً كان له مزاياه الإيجابية خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق من حيث انهم كانوا ينبهون الى مساوئ الاحتلال عبر كتاباتهم الصحفية وندواتهم الاجتماعية ومجالسهم الثقافية وإثارتهم للوعي، مما اكسبهم احترام العامة وتحامل السلطات البريطانية المحتلة عليهم ونعتهم بنعوتات شتى في محاولة للنيل منهم والتقليل من شأن ادوارهم الوطنية والفكرية. فهذا الكاتب البريطاني سر المرهولدين^(٢) (Halden يقول عنهم: "ولعل أهميتهم تقدر بما كان يشاع من ان لهم القدرة على إثارة المشكلات وكانت هذه الأهمية تعتبر معقدة لاحظ لها من الاعتبار". ومن المؤكد ان (إثارة المشكلات) قصد بها تحركاتهم الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي عموماً وتحريض الأهالي على المطالبة بحقوقهم المهضومة إلى جانب تفعيلهم لنشاط الأحزاب والجمعيات السياسية. أما ستيفن هيمسلي لونكريك^(٣)، فقد سعى للنيل منهم والتقليل من أهميتهم الاجتماعية والعلمية والفكرية ووصفهم بأوصاف متناقضة فهو يقول عنهم:

" الأفندية، الذين حلوا محل القدامى من الباشوات الجائرين وكأن الولايات قد وجدت من اجلهم وكأن أولئك الخدام العامون الذين سلمت الوظائف الحكومية بأيديهم وحدهم، يقرأون ويكتبون من دون ان يتعلموا أشياء اخرى، ويتصفون بالرجعية لكنهم متأدبون بالآداب الاجتماعية المقبولة ويتزينون بمجموعة مضحكة من الملابس الأوروبية". ويمضي لونكريك برسم انطباعه عن الأفندية بقوله: " وكانوا حريصين

^١ قارن ما ذكره، المصدر نفسه ص ٣١١.

^٢ انظر اراءه لتي اوردها في كتابه، ثورة العراق ١٩٢٠، ترجمة فؤاد جميل (بغداد، ١٩٦٥) ص ٣٠.

^٣ اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط ٦ (بغداد، ١٩٨٥) ص ٣٣٨.

دقيقين لكنهم يغرقون في المجاملات بالكتب الرسمية، ويعيدون كل البعد عن روحية الخدمة العامة، أضف الى ذلك انهم كانوا لا يقيسون الناس إلا بمقاييس الطبقة التي ينتمون إليها^(١). ويبدو من خلال ما كتبه لونكريك عن الأفندية، انه ابتعد عن الحيادية في الكتابة التاريخية وانه تبنى نظرة السلطات الاحتلالية ازاء فئة الأفندية وكان متناقضاً بشكل صارخ في وصفهم فهو يراهم (الخدام العامون والرجعيون والمتأدبون بالآداب الاجتماعية والبعيدون عن روحية الخدمة العامة) ولنا ان نتأمل ماكان ينازع لونكريك من مشاعر تتراوح بين الدقة وعدمها والأنصاف وضده والحيادية والانحياز في وصفه للأفندية.

ومهما يكن فإن فئة الأفندية أسست لها مواقف حيال التطورات التي شهدتها المجتمع العراقي ومنه المجتمع الموصل، وقد تعرضوا إلى المضايقات ومنهم من خسر مصدر رزقه من جراء سياسة الاحتلال البريطاني وهذا ما أكده هولدين^(٢) بقوله: " وهم الموظفون السابقون في الحكومة العثمانية وضباط جيشها، ولقد استخدم عدد منهم في الإدارة المدنية وبقي المئات منهم بدون عمل، لذلك عمدوا الى بيع ما يملكون من متاع او رهن بيوتهم ومنح البعض منهم راتباً تقاعدياً وكان ذلك قليلاً لا يتناسب مع تكاليف المعيشة المتزايدة ابدأً". ان ماآلت إليه الأوضاع المعيشية لفئة الأفندية هي النتيجة الطبيعية للسياسة التعسفية والعنصرية التي انتهجتها السياسة البريطانية المحتلة في العراق عموماً وذلك عن طريق تقريب فئات على حساب فئات اخرى، الى جانب احتكار المناصب الوظيفية العليا لرجال الإنكليز وأعاونهم؟!

الترشيح لعرش العراق

خلال فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أتمت القوات البريطانية عمليات احتلال العراق برمته من الفاو جنوباً متجهة شمالاً حتى زاخو، وبعد

^١ المصدر والصفحة نفسها.

^٢ انظر كتابه المشار اليه اعلاه، ص ٣٢.

أحداث ثورة عام ١٩٢٠^(١) الكبرى والضغط السياسية الوطنية والشعبية التي تعرضت لها السياسة البريطانية المحتلة في العراق، طرحت قضية من يتولى عرش العراق، حيث رشحت شخصيات عدة من داخل العراق وخارجه، أبرزهم: الأمير فيصل^(٢) وشقيقه الأمير عبد الله^(٣).

ومن العراقيين طالب النقيب^(٤) وهادي العمري والأمير برهان الدين (تركي)^(١).

^١ في ٤ حزيران اعلن عن قيام ثورة الموصل في تلعفر بقيادة جميل المدفعي الذي اطلق على نفسه تسمية (قائد الجيش العراقي الشمالي) وبالرغم من وئد الثورة من قبل السلطات العسكرية البريطانية المحتلة، غير ان جذوتها امتدت بعد ايام لتلهب مناطق الفرات الاوسط والجنوب وشمال العراق ضد سياسة الاحتلال البريطاني لتجبر السلطات البريطانية علنا لرضوخ للارادة الشعبية والوطنية بتأسيس اول حكومة مؤقتة في العراق في (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠) برئاسة عبد الرحمن الكيلاني (نقيب اشرف بغداد). لمزيد من التفاصيل عن المواجهة الشرسة للثوار مع السلطات البريطانية المحتلة. انظر ملفات مركز دراسات الموصل ملفة: About

Relation and Iraq Internal(1920-1932) No,E3/1 Iraq-Britannic

^٢ وهو فيصل بن الحسين بن علي الحسيني الهاشمي، ولد بالطائف سنة ١٨٨٣ وترعرع فيها ورحل الى الاستانة سنة ١٨٩١ وعاد منها سنة ١٩٠٩ واختير نائب عن جدة في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٣ وبعد مساندة جمعية = العربية الفتاة له تولى قيادة الجيش الثاني في ثورة ١٩١٦ ودخل سوريا سنة ١٩١٨ واسس حكومته التي سقطت على يد الفرنسيين في ١٤/٧/١٩٢٠ وفي ٢٣/٨/١٩٢١ توج ملكاً على العراق. للتفاصيل نظر خير الدين لزركلي، الاعلام، المجلد الخامس، ط٤ (بيروت، ١٩٧٩) ص ص ١٦٥-١٦٦.

^٣ ولد بمكة سنة ١٨٨٢ وتلقى تعليمه في الاستانة ثم عاد الى الحجاز وانتخب نائباً عن مكة في مجلس المبعوثان العثماني واشترك في ثورة ١٩١٦ وزحف مع جيشه واستولى على عمان سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٤٦ سمي ملكاً على امارة شرقي الاردن قتل في المسجد الاقصى سنة ١٩٥١. للتفاصيل انظر، المصدر نفسه ٨٢/٤.

^٤ هو طالب بن رجب بن محمد سعيد الرفاعي النقيب ولد في البصرة سنة ١٨٦٢ وتلقى تعليمه فيها واهتم بالعمل السياسي ووجه الانتقاد الى السلطات العثمانية ثم دعي الى الاستانة وعين حاكماً على الاحساء بنجد ثم انتخب نائباً عن البصرة في مجلس المبعوثان العثماني واسس جمعية البصرة الاصلاحية وعند الاحتلال البريطاني للبصرة سنة ١٩١٤ نفي الى الهند وتسلم

ولاعتبارات سياسية تتعلق بالموازنات الاستراتيجية في المنطقة العربية فقد كانت بريطانيا تفضل ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، والأمر لا يخلو من محاولة تعويضه عن عرشه المفقود في سوريا؟!، وعليه فأن وزارة الخارجية البريطانية انتدبت المستر كورنواليس صديق الأمير فيصل ان يزوره وكان الأخير في لندن ليعرض عليه عرش العراق، حيث تمت المقابلة في السابع عشر من كانون الاول ١٩٢٠ في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وقد رفض الأمير فيصل ذلك العرش اعتقاداً منه ان عرش العراق يعود إلى أخيه عبد الله وانه لن ينافس فيه^(٢). وأمام إصرار الأمير فيصل على رفض عرش العراق لم يكن بدأً من وزارة الخارجية البريطانية غير تكليف المستر لورانس المعروف (بلورانس العرب)^(٣) وهو ضابط يعمل في الاستخبارات البريطانية وعمل الى جانب الأمير فيصل بالثورة العربية عام ١٩١٦). الاتصال بالأمير عبدالله ومحاولة إقناعه ان لا يثير أي اعتراض على تنصيب اخيه فيصل ملكاً على العراق، فأقتنع الامير عبد الله برأي لورانس في النهاية بأن يكون على رأس إمارة شرق الأردن^(٤).

وزارة الداخلية بعد تأسيس الحكم الوطني سنة ١٩٢١ وتوفي سنة ١٩٢٩. للتفاصيل انظر، المصدر نفسه ٢١٨/٣.

^١ فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي (بيروت، ١٩٤٩) ص ٢٣٣.

^٢ انظر مقالة أ.ب. مالكولم (عضو الجمعية السياسية الخارجية الاميركية) في جريدة نداء الشعب العدد (٣٠٦) ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠.

^٣ وهو توماس ادوارد لورانس (١٨٨٨-١٩٣٥) مغامر وجندي وباحث بريطاني، انضم الى بعثة بريطانية للتقريب عن الآثار في العراق سنة ١٩١١ وتعلم اللغة العربية، وعند اعلان الحرب العالمية الاولى، التحق بقسم المخابرات بالجيش البريطاني بمصر وانضم سنة ١٩١٦ للقوات العربية في ثورة الشريف الحسين بن علي ضد العثمانيين. للمزيد من المعلومات انظر الموسوعة العربية الميسرة (القاهرة، د.ت) ص ١٥٧٤؛ عبد المنعم مصطفى، لورانس حياته (د.ت، لا. م) ص ١٧ وما بعدها.

^٤ ارن ما كتبه انيس النصولي، عشت وشاهدت (بيروت، ١٩٥١) ص ٧٤؛ وخيري لعمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث (القاهرة، ١٩٦٩) ص ٦٤.

واستكمالاً لتلك الجهود المبذولة من بريطانيا، دعا ونستون تشرشل (وزير المستعمرات البريطانية) الى عقد مؤتمر في القاهرة للنظر في التطورات السياسية الجارية في المشرق العربي، فعقد في ١٢ آذار ١٩٢١ مؤتمراً ضم ابرز الموظفين والسياسيين العاملين في المشرق العربي، ولعل اهم ما كان يشغل بال تشرشل هو الاحتفاظ بكل الممتلكات التي ربحتها بريطانيا في المنطقة العربية الى جانب النظر في تأسيس الدولة العراقية على ان يرأسها رجل حصيف وامتز يكتسب ثقة بريطانيا وثقة الشعب العراقي معاً، وكان الأمير فيصل هو المرشح الأفضل في نظر تشرشل نظراً لحنكته السياسية ونسبه الشريف^(١).

افندية الموصل: الازاء الحرة

لم يكن المجتمع العراقي غائباً عن فهم طبيعة التحركات السياسية التي يجريها الساسة البريطانيون في سعيهم لتقرير شكل نظام الحكم في العراق واختيار الملك المناسب الذي تتفق عليه جميع الأطراف. وعليه فإن فئة الأفندية في الموصل بما تملكه من حس وطني وشعور بالمسؤولية الملقاة على كاهلها إزاء المجتمع والوطن، ادلت بدلوها في إنضاج الأحداث وافصحت عن موقفها من التحركات الرامية لاختيار ملك العراق، فضجت جريدة الموصل بالمقالات السياسية والفكرية التي دبجها يراع الأفندية يناقشون ويحللون شكل النظام السياسي في العراق ومَن يقرره وماهية غاياته وأهدافه ومراميه.

داؤد الجلبى^(٢)

^١ النصولي، المصدر السابق، ص ٩٥.

^٢ ولد في مدينة الموصل سنة ١٨٧٩ واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم سافر الى اسطنبول سنة ١٨٩٩ لأكمال دراسته فيها، فتخرج سنة ١٩٠٩ في الاعدادية الطبية العسكرية، ثم عاد الى الموصل فعين طبيباً عسكرياً برتبة يوزباشي(نقيب) في الوحدات العسكرية العثمانية وعند تأسيس الحكم الوطني سنة ١٩٢١ عين طبيباً للملك فيصل ثم عضواً في المجلس البلدي بالموصل ثم نائب عن الموصل في المجلس التأسيسي واستمر في عطائه الطبي حتى وفاته سنة ١٩٦٠، انظر عنه ذنون الطائي، رواد النهضة الفكرية في الموصل(الموصل، ٢٠٠١)

فهذا الطبيب الموصلية المعروف داؤد الجليبي، قد أبدى آراءه فيما طرح على الساحة العراقية حول شكل الحكومة وشخص الملك ودعا صراحة الى ضرورة الاقتفاء بتجارب الأمم الراقية التي سنت القوانين المدنية ولجمت الفوضى وشرعت القوانين من اجل صيانة حق الفرد في المجتمع فيقول: " ان لتأسيس الحكومات نظاماً مشتم على نبراسه الأمم الراقية، فأهدت الى سبيل النجاح وكان ذلك عفو الساعة وبديهة الوقت كما يبدي أحدنا رأيه. بل هو سجل حقائق محصتها الآراء وقررتها التجارب.. إلا ان ذلك النظام قد منع الفوضى ومنح حقه في مثل مانحن فيه على لسان ممثلي الأمة في ندوة التأسيس^(١)، ليصان حق الفرد ويتجلى معنى الحكم الذاتي بأوضح معانيه"^(٢).

ويشدد الجليبي على ان مسؤولية تعيين شخص الملك هي من مهام المجلس التأسيسي وليست اية جهة اخرى وعبر عن ذلك بقوله: " فتقرير شكل الحكومة ثم تعيين شخص الملك وما ضاهى ذلك من وظائف رجال التأسيس الذين يستمدون من روح الأمة وينطقون بلسانها بصورة مشروعة ووجه قانوني" وتوجه الجليبي الى أولئك الذين يدعون ويناقشون من سيكون على عرش العراق، ودعاهم الى الكف عن ذلك لان من يقرر شخص الملك كما يرى هو المجلس التأسيسي فقال:

ص٦٢ - ٧١ وللنفاصيل الموسعة، انظر، ابتسام خليل محمد خليل: داؤد الجليبي (١٨٧٩-١٩٦٠) ونشاطه السياسي الثقافي الصحي، رسالة اجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل، ص٧ وما بعدها.

^١ ويقصد بها المجلس التأسيسي العراقي، حيث صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ليقرر المهام الثلاث وهي: دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية البريطانية. وفي ١٠ تموز ١٩٢٤ أقرت لائحة المجلس التأسيسي المتضمنة مقدمة وعشرة أبواب. للنفاصيل الموسعة انظر، محمد ظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي؛ ج١ (بغداد، ١٩٨٩) ص١٩٢ وما بعدها.

^٢ جريدة الموصل، العدد (٣٧٧) ٢٥ أيار ١٩٢١.

التزمير بشخص الملك فرع عن تقرير شكل الحكومة، وتقرير شكل الحكومة فرع عن انعقاد ندوة التأسيس وندوة التأسيس في الطلب حتى ألان^(١).

ومما يذكر فان داؤد الجلي كان من أنصار الدعوة الى النظام الجمهوري، ففي إحدى جلسات مناقشة دستور المملكة العراقية، أبدى تحفظه حول عدد من الصلاحيات الممنوحة للملك وحينما سئل عن تحفظه قال: "أنني من أنصار الملكية في العراق وانصار الجمهورية في كل العالم"^(٢) وشدد الجلي على أهمية سن دستور للبلاد يحفظ حقوق الفرد ويصون المجتمع من التفرق وعبر عن ذلك بقوله: "عندي ان الفرح يبقى ناقصاً إذا لم يصبح كل فرد منا ملكاً، واعني بذلك أن يكون للملة دستور يسان بموجبه حقوق الفرد من كل تعرض"^(٣).

يونس بحري^(٤)

لم يكن يونس بحري من مؤيدي النظام الملكي ولم يدع اليه، ويرى بأن التسليم بالملكية مدعاة للتأخر والثبور ويعبر عن ذلك بقوله: "ما الذي يدعونا لتسليم زمام حكومتنا بيد رجل نبوئه الأريكة ونسميه ملكاً ونخضع له ثم يتورث الملك علينا أبناءه وأحفاده فيحكمون أبنائنا وأحفادنا، فأن عدلوا فقد نلنا السعادة وان جاروا انقلبت علينا النتيجة بالويل والثبور فينقم علينا أبناؤنا وأحفادنا لما جنيناه عليهم حيث لم ننظر إلا إلى رأس أنوفنا"^(٥). ويمضي بحري في تبيان أسباب عدم إيمانه

^١ جريدة الموصل، العدد(٣٧٧) ٢٥ أيار ١٩٢١.

^٢ افادني بذلك المرحوم الطبيب فيصل بدوب بمقابلتي له بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٩.

^٣ جريدة الموصل العدد(٤١٧) ١٢ ايلول ١٩٢١.

^٤ وهو يونس صالح بحري الجبوري ويعد من اكثر الشخصيات الموصلية المثيرة للجدل، وولد في مدينة الموصل سنة ١٩٠٣ وتلقى تعليمه فيها وكان طموحاً وساح في عدد من البلدان، وخلال الحرب العالمية الثانية، عمل مذيعاً في محطة اذاعة برلين ببرنامجه(حي العرب)،وقد طبع مااذاعه في كتاب(هنا برلين) سنة ١٩٥٦ ببيروت. كما عمل اماماً وخطيباً لأكثر من جامع اسلامي في اوربا واتقن العديد من اللغات الاجنبية، وقد توفي سنة ١٩٧٩ بعد حياة حافلة، انظر عنه،حميد المطبوعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين(بغداد، ١٩٩٨) ص ٢٥١

^٥ جريدة الموصل، العدد(٣٧٥) ٢٠ أيار ١٩٢١.

بنظام الوراثة في الحكم الملكي في حالة كون الملك من أبناء الحجاز او العراق:" هب كانت الكفاءة بأحد أشرف الحجاز او العراق فهل نحن آمنون بأنه تعالى ينقل الكفاءة من ظهر إلى ظهر مادامت الأرض والسماء". وينتقل بحري إلى الحديث عن نظام الخلافة الإسلامية ويوضح بأنه لا موجب لاختيار ملك مع افتراض وجود خليفة للمسلمين وانما الاكتفاء باختيار رجل كفوء لقيادة الحكومة مع مجلس تشريعي، ويوضح فكرته بالقول:" والخلاصة انه لما كان للعالم الإسلامي خليفة معروف وليس ثمة موجب ديني لاقامة ملك ما على جماعة من المسلمين دون الخليفة فأني أود من كل ذي عزم يحب السلامة لأمته ووطنه ان يريح قلمه وفكره لأن من هذه المواضيع ويكتفي رئيس حكومة ينتخبه العراقيون منهم باعتبار الكفاءة إلى اجل مسمى يشتغل مع وزرائه ويكُون معهم مجلساً تشريعياً ينتخب الأمة أفراده ويجتمع لوضع القوانين والنظر في الشؤون الإدارية العامة"^(١). وبذلك يقترب بحري من الدعوة لتوحيد العالم الإسلامي من خلال قيادة خليفة للمسلمين وفي العراق يتم اختيار رئيس للحكومة ومجلس هو بمثابة مجلس الأمة، أو ما يسمى بالبرلمان الذي تحدد واجباته بسن القوانين والتشريعات والنظر بأمر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وبذلك الطروحات السياسية يمكن الاستنتاج بأن يونس بحري من مؤيدي إقامة النظام الجمهوري في العراق.

احمد وفيق أفندي^(٢)

وانبرى الكاتب احمد وفيق أفندي ليدلو دلوه ويفصح عن ارائه وتأييده لاختيار أحد أنجال الشريف الحسين بن علي لعرش العراق، لعلو نسبهم الشريف وكفائتهم ومقدرتهم على الإدارة والحكم - كما يرى - ودعا إلى الابتعاد عن ما وصفه بـ(الأفكار الفلسفية والحكايات الخرافية) حيث قال:" نحن معاصر العراقيين لسنا لأن في زمن يسوع لنا فيه ان نتناقش على صفحات الجرائد ونسرد أفكار فلسفية فارغة

^١ جريدة الموصل، العدد(٣٧٥) ٢٠ آيار ١٩٢١.

^٢ له العديد من المقالات الصحفية التي سطرها على صفحات جريدة الموصل متناولاً موضوعات سياسية وفكرية.

ونستشهد بحكايات خرافية ونقترح اراء ما أنزل الله بها من سلطان، بل يجب علينا ان نتكاتف ونتعاضد في سبيل الحياة الحقيقية، وذلك بانتخاب الأكفاء من الرجال لاستلام مقدراتنا ملكاً كان أو وزيراً او عضواً لمؤتمر"^(١). ويمضي احمد وفيق في إيضاح المهمة الأساسية لعملية الانتخاب بقوله: " فالوظيفة الأساسية المهمة التي يجب ان نقوم بها إنما هي ان نحسن التصرف في انتخاب الذوات الذين سيحال إليهم سن القوانين التي تربط كلاً من شخص الملك الكريم والامة المحبوبة بقبود العدل والطاعة مهما تطورت الأمور في المستقبل". ثم يأتي احمد وفيق على تأييد أحد أنجال الشريف الحسين بن علي بقوله: " لا مندوحة لنا عن انتخاب أحد أنجال جلالة ملك العرب لأنهم الشرفاء الحقيقيون وهم الألاحق في السيادة على الأمة العربية، فضلاً عن كفاءتهم وانهم من قريش، وقد ورد في الحديث الشريف(قدموا قريش) فالحق والحالة هذه هو ان يتبوأ عرش العراق احد سمو الأنجال الفخام بمساعدة بريطانيا"^(٢). ويلحظ مما أورده احمد وفيق انه يؤيد قيام مملكة عراقية بقيادة احد انجال الشريف الحسين بن علي وبمساعدة بريطانيا بوصفها الدولة القوية والمنندبة على العراق ولايد انه كان يغمز بطرف خفي لجهة ما باستخدامه تعبير(الشرفاء الحقيقيون)؟! فمن الثابت ان اغلب المدن العربية كان من يدعي فيها من العوائل،الشرفاء والانتساب إلى الدوحة المحمدية.

مصطفى ذهني أفندي^(٣)

^١ جريدة الموصل، العدد(٣٧٧) ٢٥ أيار ١٩٢١.

^٢ جريدة الموصل، العدد(٣٧٧) ٢٥ أيار ١٩٢١.

^٣ وهو مصطفى ذهني بن الحاج حسين اغا الجليلي، وهو صاحب فكرة تأسيس مدرسة إسلامية في الموصل سنة ١٩١٩ حيث بذل جهوداً في حشد التأييد لذلك المشروع بالاتصال بالوجهاء والعلماء في الموصل حتى أتم المشروع. انظر عنه،محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج٣(بغداد، ١٩٢٥)، ص ١٠٠.

أما الكاتب مصطفى ذهني أفندي فقد كانت له جملة من الآراء حول تقرير مستقبل العراق وشكل نظام الحكم السياسي فيه، إذ استهل كتاباته باحترام الطروحات السياسية والفكرية على الساحة العراقية وعبر عن ذلك بقوله: "انقسمت آراء العراقيين من كتّاب ومفكرين في هذا الشأن فمن قائل بوجوب اجلاس ملك عراقي على عرش العراق ومن قائل بإعطاء هذا الحق لأحد انجال ملك الحجاز واني احترم كلا الرأيين، وأرى من الواجب ان نتروى فيهما وندققهما، من الوجهة التي فيها خير لقطرنا"^(١). ثم يسهب مصطفى ذهني في شرح ما آلت إليه أوضاع العرب من تقسيم وتشنت وبخاصة بعد سقوط الحكومة العربية في سوريا في صيف عام ١٩٢٠^(٢). وداعياً الى وحدة الرأي فيقول: "ياايها الوطني أرجوك وجميع إخواني العراقيين ان تتبذوا فكرة التفريق بين أبناء الضاد تلك الفرقة المبتدعة التي أحدثتها يد غريبة في البلاد السورية، وكانت من نتائجها التجزئة المشؤمة التي نشاهدها اليوم". ويمضي ذهني في بيان ما يجمع العرب ولا يفرقهم والروابط المشتركة بينهم بقوله: "أرى لزوم تسليمنا جميعاً بأن الحجازي والعراقي والسوري والنجدي كلهم شعب عربي ينطقون بالضاد.. تجمعهم روابط وعنعات متحدة بخاصة في تمسكهم بالعروة العربية الوثقى التي لانفصام لها" ومن هنا ينطلق مصطفى ذهني للرد على العراقي الذي يدعو الى تبوء ملك عراقي عرش العراق، وذلك بايراده مبررات ضعيفة لا تستقيم ومتطلبات الحالة السياسية في العراق حيث انه يرفض فكرة تنصيب ملك عراقي على عرش العراق، فيقول: "أرد على العراقي المفكر إذ هو طلب ملك عراقي.. أقول لذلك العراقي الحر ان مصلحة العراق تقتضي اليوم بأن يجلس على أريكته رجل ليس من أهله لأننا اذا سلمنا بوجوب

^١ جريدة الموصل، العدد(٣٧٤) ١٨ أيار ١٩٢١.

^٢ تأسست الحكومة العربية في ٥ تشرين الأول ١٩١٨ علناً اثر دخول القوات العربية دمشق، بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وتم إسقاطها بعد هزيمة معركة ميسلون ٤ تموز ١٩٢٠، للنفاصيل الموسعة عن الحكومة العربية انظر، خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ (القاهرة، ١٩٧١) ص ١٧ وما بعدها.

اجلاس ملك عراقي وارادنا تعيين ذلك الملك فلا بد ان سننتقيه من ذوي البيوت والشرف الموروث مع انه يوجد في القطر العراقي عوائل كل منها أهل لأن يكون منتسبوا ملوكاً فكيف يتسنى لنا ترجيح واحدة على الأخرى.. ومن يضمن لنا ان ترجيح احدى تلك العوائل لا يكون سبباً لتفرقنا شيعاً وأحزاب ولا ينتج انتشار الفوضى في البلاد" ويلحظ ان مصطفى ذهني انصرف الى الاعتبارات المتعلقة بالشرف الرفيع والنسب دون الالتفات الى دواعي المؤهلات والكفاءة والمقدرة السياسية والعمل في الميدان الوطني والقومي والإدارة والحكم، ولذلك فقد كانت مسوغاته لعدم تأييد اختيار ملكاً من العراق ضعيفة وغير واقعية، وعليه فهو مع اختيار الامير عبدالله ملكاً على العراق وعبر عن ذلك بقوله: "اذن من هو هذا الغريب القريب؟ هو ابن الشريف حسين لا لأن أباه أول من قام بالثورة.. بل لأن مصلحة قطرنا تقتضي بأن يتبوأ عرشه أحد منتسبي ذلك البيت العريق في الجد والشرف المعترف له بالإمارة من قبل دولة حكمت البلاد العربية مئات من السنين.. فنطلب الامير عبدالله ملكاً على العراق"^(١). وطبقاً لسير الوقائع التاريخية فأن طلبه لم يلب؟!!

البيطري حمدي افندي^(٢)

أبدى البيطري حمدي افندي استنكاره لانقسام الآراء حول من يتبوأ عرش العراق حجازي ام عراقي ودعا الى مناصرة الآراء الداعية الى توليه الامير عبدالله ملكاً على العراق مقدماً براهينه التي آمن بها فيقول: " فلما سمحت بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة وطنية بالعراق ارتفعت الأصوات فتصارعت الأفكار واتجهت إلى قضية عرش العراق ومن يتبوأ أريكنه من أحد أشبال جلالة ملك الحجاز أو أحد أبناء العراق من النسب الموروث والشرف الرفيع العريق بالمجد"^(٣). كما ايد

^١ جريدة الموصل، العدد (٣٧٤) ١٨ أيار ١٩٢١.

^٢ له العديد من المقالات الصحفية في المواضيع السياسية والمنشورة على صفحات جريدة الموصل.

^٣ جريدة الموصل، العدد (٣٧٨) ٢٧ أيار ١٩٢١.

البيطري حمدي فكرة المؤتمر العربي العراقي العام^(١) المنعقد بدمشق باختياره الأمير عبد الله ملكاً على العراق حيث قال: " ان المؤتمر العربي العراقي العام الذي يمثل الشعب العراقي تمثيلاً قانونياً صحيحاً في جلسته المنعقدة في دمشق بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٠. يشرع به إعلان ملكية الامير عبد الله بن الحسين بلقب صاحب الجلالة ملك العراق ملكاً دستورياً وعهد بالنيابة إلى صاحب السمو الملكي الأمير زيد المعظم" ويستتكر البيطري حمدي دعوة الكاتب يونس بحري أفندي حول إقامة نظام جمهوري في العراق بقوله: " ما من مثني إلا يثبث اقتراح الكاتب يونس بحري أفندي بمقالته انه يجب انتخاب رئيس حكومة يشتغل مع وزرائه، عفواً هل يجب للعراق أن يكون جمهورياً؟" ثم يخلص في دعواه إلى الوحدة الوطنية وعدم الاختلاف في التوجهات والآراء للحفاظ على وحدة الوطن ويعبر عن ذلك بقوله: " إن الواجب علينا ان نعتصم بحبل الوحدة حتى نكون عصابة تشد بعضها بعضاً ونعمل جمعياً بدأ واحدة على الاحتفاظ بوحدة بلادنا واستقلالها وبذلك نسترجع سالف مجدها الشامخ ورفيع عزها الباذخ"^(٢).

نجم الدين عبد الله اليحيى افندي^(٣)

عارض اليحيى ما طرحه الكاتب مصطفى ذهني أفندي حول تولية أحد العراقيين عرش العراق، في حين أيد ما طرحه البيطري حمدي أفندي في تولية

^١ تم انعقاد المؤتمر السوري العام بدمشق الذي حضر جلسة الافتتاح الأمير فيصل في ٦ آذار ١٩٢٠ واستمرت أعماله يومي ٧-٨ آذار، وضم ممثلين عن الحركة الوطنية العراقية وبرز ما تمخض عنه بخصوص القضية العراقية، هو اعلان حق العراق بالاستقلال والتأكيد على الوحدة السياسية والاقتصادية بين العراق وسوريا واختيار الامير عبد الله بن الحسين لتولي عرش العراق، للتفاصيل الموسعة انظر، قاسمية، المصدر السابق، ص ١٦١ وما بعدها.

^٢ جريدة الموصل، العدد (٣٧٨) ٢٧ أيار ١٩٢١.

^٣ وهو احد مؤسسي المدرسة الاهلية في الموصل سنة ١٩٤٠ مع كل من احمد سعد الدين بن داؤد الملاح آل زيادة وحازم المفتي، حيث تولى مسؤولية الحسابات فيها. انظر عامر بلو اسماعيل محمد، المراكز التعليمية والثقافية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨ رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١ ص ٥٧.

الأمير عبدالله العرش العراقي على أساس أن المؤتمر العراقي العام قد اختاره لهذا العرش فقال: " قرأت مقالة مصطفى ذهني في خصوص العرش العراقي،.. اذ ليس من الحكمة كما قلت تولية أحد العراقيين على عرش العراق، وهناك عائلات متقاربة في الشرف والنسب بل والعلم إلى آخر ما تفضلت به ومع وجود ذلك البيت الشريف لدى العالم العربي، وبالأخص فأن المؤتمر العراقي المنعقد بسوريا ٨ آذار ١٩٢٠ الممثل لكافة العراقيين قد نادى، بملوكية أحد أنجال تلك العترة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة ملكاً للعراق"^(١). وهو بذلك يقترب مع رأي الغالبية من الألفندية الذين أيدوا أحد أنجال الشريف الحسين بن علي ملكاً على العراق. وبالفعل، قرر مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢١ مناداة الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق، ونظمت وزارة الداخلية صيغة استفتاء شعبي على شكل مضابط تنظم في جميع الألوية (المحافظات) العراقية. حيث أسفرت نتيجة الاستفتاء في التصويت العام في العراق عن اكثرية ٩٧% مؤيدين للأمير فيصل، وعليه ففي ٢٣ آب ١٩٢١ جرت حفلة تتويج الأمير فيصل ملكاً دستورياً على المملكة العراقية، بحضور ممثلين عن الألوية العراقية كافة"^(٢).

^١ جريدة الموصل، العدد(٣٧٩) ٣٠ أيار ١٩٢١.

^٢ للتفاصيل انظر، جريدة الموصل، العدد(٤٣٧) ١٥ تشرين الاول ١٩٢١؛ فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر (بغداد، ١٩٨٠) ص ٢٤ وما بعدها.

الخاتمة

لقد عكست تلك المناقشات والاحتدام في الآراء بين فئة الأفندية عن عمق الإحساس بالمسؤولية الملقاة على كاهلهم بوصفهم فئة طليعية بالمجتمع العراقي وعليهم واجبات تتوير وتبصير الآخرين. كما نلحظ انها المرة الأولى في تاريخ العراق المعاصر الذي يشهد فيه مناقشة من سيحكم العراق، والصفات الواجب توفرها وعلى الرغم من عدم وجود خيارات ديمقراطية لانتخاب ملك العراق، غير ان الأفندية المستنيرين قد أدلوا دلومهم فيمن يعتقدون بأنه قادر على قيادة العراق في تلك الظروف الصعبة من مرحلة تأسيس الدولة العراقية(الحديثة). فكانت طروحاتهم جدية وبشكل تلقائي في التعبير عن آرائهم اذ تمحورت حول تأييد أحد انجال الشريف الحسين بن علي(الأمير فيصل أو شقيقه الأمير عبدالله) بوصفهم من سلالة النسب الشريف. وينبغي الإشارة الى ان تلك الدعوات لم تخل من التأييد للحكم الجمهوري(حينذاك)

إن المغزى المستنبط من تلك المناقشات السياسية التي دارت بين فئة الأ فندية هو تكريس اهمية المساهمة في تقرير مصير الشعب وبناء المستقبل عبر مؤسساته المختلفة، حيث تطورت تلك الحالات الديمقراطية في التعبير عن الرأي، فيما بعد بمناقشات الدستور العراقي في المجلس التأسيسي وانبثاق البرلمان العراقي من خلال الانتخابات النيابية إلى جانب تطور الحياة الحزبية والتجمعات الوطنية التي أغنت الحياة السياسية العراقية بطروحاتهم الفكرية واسهاماتهم الثقافية وفي المجالات كافة.

لقد اتضح بجلاء من خلال الكتابات التي سطرها جيل الأفندية وهم يعالجون مستقبل العراق السياسي ورسم صورة لما ستؤول اليه أوضاع الإدارة والحكم، مدى القصور السياسي والفكري وقصر النظر والتفكير الآني الذي عالجوا فيه موضوع من سيحكم العراق، حيث استخفوا بالكفاءة الوطنية العراقية ومقدرتهم على الحكم والإدارة، وفضلوا النسب الشريف من منطلق التمسك بالهوية القومية الدينية، وعدم جنوحهم نحو تكريس النزعة الوطنية في اختيارهم لشخص الملك العراقي؟! ويبدو

ان أولئك الأفندية لم يستحضروا عوامل التاريخ ومعطياته الحضارية، ولم ينظروا إلى الأمس القريب حينذاك ودور العراقيين في القيادة العسكرية والإدارة أثناء اشتراكهم بثورة الشريف الحسين بن علي عام ١٩١٦ أو بالنظر إلى البعيد عندما كان العراق مهد الحضارة في التشريعات والحكم والإدارة وبروز ملوك أقوىاء أمثال سرجون ونرام سين واشور بانبيال وحمورابي وغيرهم. يستنتى من ذلك بعض الأفندية الذين وعوا أهمية المرحلة التاريخية التي يمر بها التكوين الحديث للعراق، ودعوا إلى مؤازرة أحد المرشحين العراقيين، كما حدث مثلاً بدعم ترشيح طالب باشا النقيب لعرش العراق؟!^(١)

^١ حول ترشيح طالب باشا النقيب لعرش العراق، انظر مثلاً ما أورده سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي، تحقيق باسل سليمان فيضي، ط٣، (لندن، ١٩٩٨) ص ٢٩٧.

Abstract

Mosuli Effendis and Their Views towards the Iraqi Throne 1921

Dr. Thanoon Y. Al-Tā`I

**

This research presents the political opinions that were discussed by "Effendis" of Mosul which aroused about whom was going to be the king of Iraq, and whether the Throne would be ascended by a king from Iraq itself or from the outside. These discussions, which were swinging between agreement and rejection, were considered as forums to put forward free thoughts easily. Undoubtedly, these thoughts represented "elite's opinion", which were supported by the majority of society. It goes without saying that their political opinions of Iraq future along with the nature of political and intellectual awareness predominant at the time.

* * The Head of Mosul Center for Studies